انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للحوار والمصالحة في ديالى

المؤتمر يعطي الأولوية للحالة الأمنية، ويطالب بنسيان أحقاد الماضي

بعقوبة / المدى

عقد في محافظة ديالى المؤتمر الوطني الثاني للحوار والمصالحة الوطنية برعاية محافظ ديالى الدكتور عبد الله الجبوري وحضور قائد القوات المتعددة الجنسية في المحافظة وممثلي الأحزاب الوطنية والدينية وشيوخ العشائر وأعضاء في حزب البعث المنحل وممثلين عمن يعرفون بالمقاومة، وكان شعار المؤتمر (من أجل عراق حر موحد لا يستبعد في بنائه أحداً) وفي بدء المؤتمر أكد المحافظ ضرورة توفر حسن النية وروح التآخي والتصافي تاركين الضغينة والحقد والخلافات وممارسة العنف وراءنا لتحقيق هدف المؤتمر الذي يتضمن المصارحة والمصالحة في آن واحد. ثم ألقى رئيس المجلس الاستشاري العسكري في المحافظة العميد محمد العبيدي كلمة أشار فيها إلى خطورة الوضع الأمني في ديالى وما يحصل فيها من عنف وقتل وفوضى. وهذا يتطلب الاتفاق على أسس مشتركة للخروج من المحنة، ومن أجل ذلك لا بد من الحوار.

طرح معاناة العراقيين

بعد ذلك تلا رئيس لجنة المصالحة في المحافظة إسماعيل علوان عبود رسالة اللجنة إلى المؤتمرين، أوضح فيها معاناة العراقيين نتيجة اختلال المنظومة السياسية الوطنية حيث كل فئة تستبعد الأخرى وتنكل بها حالما تقبض على السلطة، ولهذا، كما تقول الرسالة، تعطلت طاقات وأهدرت أموال وهاجرت وهجرت مئات الألوف من العراقيين إلى الخارج وشنت حروب كان من الممكن تجنبها، وصودرت الحريات وتخلف البلد وجاع، على الرغم من ثرواته الهائلة. وأحد الأسباب الرئيسة لذلك هو إلغاء الآخر. والآن ما العمل والبلد يحترق؟

وتطرقت الرسالة إلى البعثيين متسائلة: من هم؟ وقالت: إنه منذ ١٩٧٩ صودرت حرية الحزب وقراره من أجل شخص واحد (وفئة محدودة) انفرد ليكون بديلاً عن حزب البعث وجرى إعدام أبرز قياداته، وكلف الحزب بواجبات ليست من مهامه. وقالت الرسالة إن المنتمين فيهم الوطنيون، ونحن لا أحقاد لدينا الآن، ولا ندعو إلى الانتقاص من حقوقهم. ودعت الرسالة الحكومة المؤقتة إلى إعادة المقصيين إلى وظائفهم باستثناء المتورطين بجرائم تحددها السلطة القضائية. وإعادة العسكريين الراغبين للانخراط في صفوف الجيش العراقي الجديد (الحرس الوطني) وإيقاف كافة أشكال الملاحقات ضد البعثيين كونهم كانوا كذلك وضمان حق جميع العراقيين في الانتخاب والترشيح، وإعادة أموال الذين سرقت أو نهبت أموالهم وإعادة العقارات المصادرة لاسيما الدور السكنية لأصحابها. وإطلاق سراح المعتقلين الذين ليست هناك أدلة كافية لإدانتهم. وطالبت الرسالة القوات المتعددة الجنسيات تحديد حركتها العسكرية في داخل المحافظة إلا عند الضرورة القصوى، وتجنب الرمي العشوائي الذي يحصل نتيجة الوشايات الكاذبة. وأخيراً طالبت الرسالة المؤتمرين نبذ أسلوب العنف والإرهاب وتحريم الاعتداء على المال العام وإيقاف الأعمال المسلحة ضد الشرطة والحرس الوطني واللجوء إلى الحوار.

أفكار وآراء جديدة

وكانت الفقرة التالية هي فتح باب النقاش مع المؤتمرين تحت عنوان (أفضل الأفكار لإنجاز مصالحة وطنية حقيقية لبناء عراق مستقل حر موحد يستظل به جميع العراقيين بأطيافهم كافة).. واقترح أول المتحدثين إعداد طاولة مستديرة يمثل كل حزب عليها شخصان أو ثلاثة وبعد ذلك تتخذ القرارات والتوصيات، مع إيجاد خطوات سهلة وسلسة وقابلة للتطبيق، وعودة البعثيين إلى العمل السياسي وإعادتهم إلى وظائفهم، فهم يعانون كما قال من ضائقة مالية، وإيقاف الملاحقات بحقهم وكذلك المداهمات من قبل القوات الأمريكية وقوات الحرس الوطني العراقي ومعالجة مشكلة المهجرين من خانقين وتشكيل لجنة لهذا الغرض تمثل فيها المحافظة والأحزاب والمتضررين. وطلب أحد الحضور إغلاق الحدود مع إيران، وأكد إنه شاهد تسلل أفواج من الإيرانيين إلى المحافظة يومياً. وبخصوص التعيينات قال: إذا كانت التعيينات تتم بتزكية من الأحزاب فأين يذهب المستقلون؟

وفضلاً عما ذكر طالب المؤتمرون بإعادة جميع المفصولين السياسيين إلى وظائفهم واختيار العناصر على أساس الكفاءة لإشغال المناصب الإدارية والإسراع بإصدار قانون الصحافة وقانون الأحزاب لتنظيم العمل الإعلامي والسياسي في القطر. وإعادة الإعلاميين، من موظفي وزارة الإعلام المنحلة إلى العمل ومراقبة الحدود بشكل جدي ودقيق ومراقبة العناصر الغربية في المحافظة، والاستفادة من خبرات العناصر الأمنية السابقة، وإعادة وظيفة الحراس الليليين، وعرض العناصر التي أتت من وراء الحدود وقامت بالإخلال بالحالة الأمنية للعراق على شاشة التلفزيون، وفضح الجهات التي تقف وراءها، وأن تقوم الدولة بجمع الأسلحة من المواطنين مقابل أسعار مغرية، وإبعاد الثكنات العسكرية عن المدن والأحياء السكنية، والقضاء على الرشوة والمحسوبية في الدوائر، والتأكيد على احترام مبادئ حقوق الإنسان من قبل رجال الشرطة والحرس الوطني عند التعامل مع المواطنين، والحد من تجاوزات المواطنين على أراضي الدولة والتصاميم الأساسية للمدينة، وإطلاق المشاريع الخدمية، وإلزام الشركات الأجنبية بتشغيل اليد العاملة العراقية في مشاريعها بنسبة ٥٠٪ في الأقل.

تقبل الآخر

وبعد أن طرح المؤتمرون آراءهم واقتراحاتهم دعا محافظ ديالى المؤتمرين للتماشي مع العراق الديمقراطي الجديد لأن زمن الديكتاتورية، كما قال، قد انتهى، وعلينا أن نعمل كعراقيين ونتصف بروحية تقبل الآخر. وأن نتحد من أجل إنقاذ الوضع الأمني في المحافظة، وأن نفرز الجيد من المسيء فهناك من يتخذون وجود قوات الاحتلال ذريعة ويغتالون الناس الخيرين، وأكد أن الحالة خطيرة وهناك من يحاول أن يستغل الوضع، وقال المحافظ: إننا اخترنا لجنة استشارية عسكرية من العسكريين السابقين وبينهم بعثيون من أجل معالجة المشاكل الأمنية. وإن ديالى طوال العهد السابق كانت مهملة لم تتحقق فيها مشاريع مهمة، وإن الانتخابات قادمة وعلينا اختيار العناصر الخيرة التي بإمكانها أن تبني المحافظة.

لجنة متابعة

وقد تشكلت لجنة للمتابعة تضم ممثلين من المحافظة وقوات الشرطة والحرس الوطني والقوات المتعددة الجنسية إلى جانب خمسة ممثلين يختارهم المؤتمرون. وجرى أيضاً اختيار عشرين عضواً يمثلون المؤتمر لصياغة قرارات وتوصيات المؤتمر فضلاً عن ممثلي المحافظة وقوات الحرس الوطني والقوات المتعددة الجنسية.

في ضوء انعقاد المؤتمر التمهيدي للحكومات المحلية

رئيس مجلس بغداد: خرجنا بتوصيات قيد الدرس في المحافظات لاقرارها في مؤتمر كانون الاول القادم

بغداد / طارق الجبوري

شهدت بغداد وبتاريخ (٢٦-٢٧) من الشهر الماضي انعقاد المؤتمر التمهيدي لمؤسسة الحكومات المحلية بدعوة ورعاية مجلس مدينة بغداد، حضره وزير الدولة لشؤون المحافظات السيد وائل عبد اللطيف ومستشار اللجنة الاقتصادية لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور عبد الاخوة التميمي ومساعد السفير الاميركي جيم جيفري وعدد من المحافظين ونوابهم وممثلي عدد من الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني..

لامركزية الادارة

وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات التي تقرر دراستها من قبل ممثلي المحافظات واجراء مايرونه من تعديلات لغرض مناقشتها في المؤتمر الثاني الذي تقرر ان يقعد في كردستان العراق:

ولغرض اعطاء صورة عن ابرز ماجاء في هذا المؤتمر التقت (المدى) برئيس مجلس مدينة بغداد الشيخ محمد باقر السهيل الذي قال: ابتداءً ان الحكومة المحلية هي مجلس المحافظة وتتمتع كما يفترض بصلاحيات التشريع وفرض الضرائب والرسوم ومحاسبة موظفي الدولة واصدار القرارات وحتى حق الاعتراض على قرارات الحكومة المركزية.. فهي أي الحكومة المحلية تأتي ضمن اطار لامركزية الادارة في العراق الفدرالي الديمقراطي الموحد وحسب ماجاء في المواد من (٢٥-٥٧) من قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية.. وعلى هذا الاساس تم الدعوة لعقد هذا المؤتمر التاسيسي.

الاتجاه نحو تأسيس ادارة لامركزية للمحافظات في اطار عراق فدرالي موحد

مهام الحكومات المحلية

واشار الى ان المناقشات تناولت الوضع الحالي لشؤون الحكومات المحلية (المجالس) والاهتمامات المشتركة واهداف هذه المؤسسة التي تضمن تعزيزدورها من خلال التدريب وبناء القدرات لاعضاء المجالس التنفيذية وتطوير المواقف ووضع سياسة مشتركة والتأثير على السياسة الوطنية من خلال الحكومة والجمعية الوطنية ووضع برنامج الاعلام العام الشامل حول الحكومة المحلية موضحاً ان الحكومات المركزية على وضع برامج لاستتباب الامن والقانون وتوفير الصحة والتعليم وغيره من الخدمات لابناء شعبنا باتجاه تحقيق حياة كريمة لكل مواطن.

مقترحات واراء

واوضح الشيخ محمد باقر السهيل ان المؤتمر الاول قد تمخض عن مجموعة توصيات قسمت الى مجموعتين (أ) و (ب) كان ابرزها ان هنالك اساس قانوني لتشكيل هذه المؤسسة يستند الى نص المادة (٥٧) الفقرة (أ) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وضرورة فتح الحوار مع الحكومة المركزية من اجل تطبيق قانون ادارة الدولة بخصوص الباب السادس منه والمواد المرقمة (٤٤، ٤٦، ٤٧) لغرض تشكيل السلطة القضائية الاتحادية (المحكمة الاتحادية العليا) لغض النزاعات التي قد تحصل بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية او النزاعات التي تحصل بين المجالس البلدية والسلطات التنفيذية والتمسك بالنهج الديمقراطي للعراق الديمقراطي الحر كما اقترح تشكيل مرجعية (هيئة او مؤسسة) عليا للدفاع عن الوضع القانوني لمجالس المحافظات وارسال وفد من اعضاء مجلس البلدية حصراً الى الدول المجاورة لدراسة قانون المجالس فيها لقدم التجربة لديها وتقارب الشبه بينها وبين العراق وعمل دراسة موثقة لمجالس المحافظات عموماً وعرضها على الهيئة او المؤسسة التي سوف تستحدث وان يكون هناك نظام داخلي لكل مجلس محافظة يقدم من قبل اللجنة القانونية هي ذلك المجلس واشراك المنظمات غير الحكومية في هذه المؤسسة لدعمها وتقويتها وكورقة ضاغطة على الحكومة وتشكيل لجنة من مجالس المحافظات عموماً لمتابعة قرارات الهيئة او المؤسسة والاتفاق على توحيد التنمية للمجالس..

واضاف بان هذه المقترحات ستدرس من قبل مجالس المحافظات لغرض ابداء الراي واجراء التعديلات على ان تصل الاجابات في موعد اقصاه ٢٨/١٠وبحضور ممثل عن كل مجلس مخول رسمياً الى مجلس مدينة بغداد لغرض المناقشة تمهيداً لعقد المؤتمر الثاني الذي اتفق على ان يعقد في كردستان في كانون اول من هذا العام..

وقال الشيخ محمد باقر السهيل ان المؤتمر استمع الى شرح عن تجربة كردستان للحكومة المحلية كما استمع الى راي ممثل محافظات الجنوب ومقترحه بضرورة اعتماد الاسس الجغرافية في قيام الانظمة الفيدرالية والابتعاد عن اعتماد العراق او الاصل او المذهب لقيام نظام فيدرالي..

المجلس العراقي للسلم والتضامن فرع الموصل يعقد مؤتمره التأسيسي الاول

الموصل / المدى

نظم المجلس العراقي للسلم والتضامن فرع نينوى مؤتمره التأسيسي الاول.

والقى الأستاذ ثامر الدليمي عضو هيئة الرئاسة كلمة في بداية اعمال المؤتمر الذي حضره رؤساء واعضاء الاحزاب والحركات السياسية وممثلو النقابات والاتحادات الشبابية والطلابية والانسانية وحشد كبير من الاساتذة الجامعيين والوجهاء في مدينة الموصل واشارت الكلمة الى ما تم مناقشته من سبل لانجاح هذه التظاهرة السلمية ووضع النظام الداخلي لهذه المؤسسة غير الحكومية وتحقيق انتخابات ديمقراطية لتشكيل هيئة رئاسة لفرع نينوى.

بعدها جرب مناقشات مستفيضة بين المؤتمرين اشرت المعالجات المطلوبة لتجاوز بعض السلبيات في العمل خدمة للصالح العام.

ثم جرت العملية الانتخابية التي فاز فيها (٢١) عضواً من بين (٤٥) مرشحاً.. والفائزون هم:

(يروز حسن و انس ايوب و موسى احمد ديوالي و صائب محمد زيباري و رفاه عبد الجبار و حسين احمد علي و احمد توفيق و حمزة خالد حاجي و شوكت جميل و حسن نرمو درويش و باسم توفيق و مؤيد عبد القادر و دلشاد عاصم امين و شيماء محمد فتحي و هيام يونس وصباح النعيمي و هاني محمد خضر و دحام شكر محمود و ابراهيم صالح كسار و طالب نوري و كوثر صالح).

فيما فاز خمسة من المرشحين كأحتياط وهم :

الشيخ عبد الكريم خلف و حسن ذنون العلاف و فارس يونس و هلال ذنون الاحمدي و محمد حمدون حسين).

بعدها اصدر المؤتمر توصيات مهمة اولها ضرورة الاسراع بعقد مؤتمر عام من اجل الأسراع ومتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر وثانياً ضرورة ان يعمل الجميع على اجراء الانتخابات العامة وان تكون حرة ونزيهة وفي وقتها المحدد لاجل حماية الديمقراطية والحفاظ على الهوية الوطنية، وثالثاً العمل على اعادة تشكيل وهيكلة الجيش العراقي واعادة الضباط الذين ليس لديهم أي مؤشرات شائبة وليكن شعار الجيش (جيش فوق الميول والاتجاهات) ورابعاً دعوة الاطياف العراقية الى وحدة الكلمة والمصير من اجل عراق موحد وانسان يبني ما تهدم في السنين الغابرة وماحملته من مآس وجراحات لهذا الشعب الصادق.

وحضر اعمال المؤتمر السيدان جواد كاظم رومي وفريدون احمد ممثلين عن هيئة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن.

مؤسسات المجتمع المدني العراقية في الدنمارك

تشجب التصريحات المناوئة لتحرير العراق

كوبنهاكن / خاص المدى

المنظمة الوطنية للمجتمع المدني وحقوق العراقيين فرع الدنمارك هي منظمة تضم نخبة من رجال الفكر والتكنوقراط العراقيين في داخل الوطن وخارجه، وتعمل جاهدة على بناء مجتمع مدني في العراق، وتسعى إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتقبل ممارسة تعددية الآراء وتحترمها، اطلعت بقلق بالغ على تصريحات المواطن الدنماركية: سجين غونتانامو السابق (سليمان حاج عبد الرحمن) إلى إحدى محطات التلفزة الديماركية، بتأكيد وضع الساسة والوزراء الدانماركيين كهدف لعمليات إرهابية، لمشاركة الدانمارك ضمن الائتلاف الدولي الواسع في حرب تحرير العراق من النظام الدكتاتوري التوتاليتاري البائد.. وأصدر تصريحا صحفياً في ٢٨ أيلول الماضي جاء فيه:

(إننا ندين هذه التصريحات غير المسؤولة بأقسى كلمات الإدانة، ونعتبرها جزءاً من الحملة الظالمة التي يقودها الإرهابيون الآن في العراق وخارجه).

ونذكر بأن سقوط نظام صدام الدكتاتوري التوتاليتاري الدموي، والخلاص منه، المنتهك لأبسط حقوق الإنسان العراقي، مشعل الحروب و(زارع) القبور الجماعية في عموم الوطن، والمسؤول عن إبادة فئات عديدة من الشعب بالأسلحة المحرمة، كان ليس عملاً صائباً فقط، يتماشى مع القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان، وإنما كان عملاً شرعياً ومبرراً وأخلاقياً وفق كل المقاييس والمبادئ والقيم الإنسانية، وبضمنها القيم الإسلامية، التي يتبجح (سليمان الحاج عبد الرحمن) ومن أمثاله بحكر معرفتها لوحدهم، ضمن رؤى ظلامية وجائرة غارقة في سلفيتها، تعمل على إلغاء الآخر، وتجيز قتل الأبرياء يومياً، وتسعى لتبرير (قطع رقاب) الآخرين بوحشية قل نظيرها.

وناشد التصريح الجهات المسؤولة الدانماركية بتقديم صاحب التصريحات للمحاكم، كون تصريحاته تقع ضمن حملة مروجي الإرهاب والداعين إليه، الذي يقف عائقاً في طريق شعبنا لبناء نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي مسالم.واختتم بتأكيد العمل مع المنظمات الأخرى المهتمة بحقوق الإنسان، في سبيل لجم هذه الدعوات المشبوهة وتسعى لتقديم أصحابها للمساءلة القانونية.

ممارسة تتطلب الدراسة من قبل المفوضية العليا للانتخابات النيابية

لماذا لم يشارك سوى ٥٪ في انتخابات المجلس البلدي بالناصرية؟

الناصرية / حسين كريم العامل

حينما لا يشارك في الانتخابات التي كان من المفترض ان يصوت فيها (١١٠,٠٠٠) آلاف ناخب سوى ٥٪ من الناخبين (٥٤٦٠) ناخباً يبرز على السطح السياسي أكثر من سؤال عن الأسباب التي ادت إلى عدم اقبال المواطنين على المساهمة في عملية انتخابية خاصة ونحن مقبولون على انتخابات عامة بعد اشهر قليلة.

لتسليط الضوء على هذا الذي حصل في انتخابات المجلس البلدي في الناصرية التقينا بعدد من المسؤولين والسياسيين لنسألهم عن الأسباب ونبحث معهم المعالجات لنتجاوز مثل هذه الظاهرة في الأيام القليلة القادمة.

تجربة أولى

يقول الأستاذ صلاح حسن الشمري رئيس مجلس المحافظة وعضو الهيئة المشرفة على الانتخابات ان سبب ضعف الإقبال يعود إلى ان الممارسات الديمقراطية أمر جديد لم يعتده المواطنون سابقاً وعادة من الناحية النفسية هنالك توجس في الدخول لممارسات كهذه هذا جانب والجانب الاهم احساس الناس بعدم فعالية المجالس البلدية بسبب تحييدها ومصادرة صلاحياتها من قبل الأجهزة الإدارية المتمثلة بالدوائر والوزارات والأمر الثالث هو كثرة التأجيلات لمواعيد اجراء هذه الانتخابات.

قلة الامكانات

اما الأستاذ سلمان شريف دفار نائب مجلس الحافظة فقد قال: ان سبب العزوف يعود إلى إجراءات الحكومة المركزية التي لم تشرك اوسع الجماهير في تشكيلاتها السياسية والإدارية وتحجيمها لدور عدد كبير من الاحزاب الفاعلة ذات الصلة المباشرة بالجماهير وتعاملها مع أسماء محددة في الوسط السياسي وهذا التغيب انعكس سلبا على الحياة السياسية وخاصة انتخابات المجالس البلدية. هذه المجالس التي لم تحدد صلاحياتها لحد الآن وتفتقد للمرجعية وضعف الامكانات المادية. فهل تصدق ان مجلس المحافظة استدان المال اللازم لاجراء الانتخابات من المواطنين بسبب تأخر موافقات الصرف من الجهات المعنية هذا إضافة إلى قلة وعي الشارع وكثرة التأجيلات وعمر المجلس الذي لا يتعدى الثلاثة أشهر حيث ستجري الانتخابات العامة مطلع العام المقبل. وانا اعتقد انه لو كان هناك تفعيل لدور المجالس البلدية واستجابة لما تصدره من قرارات لكانت المشاركة أكبر حيث ان الكثير من قرارات المجالس البلدية لم تلاق أي تجاوب من قبل الوزارات والوزارة الوحيدة التي تجاوبت بشكل فاعل وتتعاون مع المجالس هي وزارة البلديات والاشغال.

التأجيلات

في حين عزا المهندس وليد طعيمة المعاون الفني لرئيس مجلس المحافظة ضعف الإقبال لعدة أسباب قائلاً: لقد جاء عدم الإقبال على الانتخابات بسبب كثرة التأجيلات حيث تم تأجيلها لأكثر من ٦ مرات بسبب الظروف الأمنية وتزامنها مع زيارة ٢٧ رجب إضافة إلى انشغال القاعات بامتحانات الدور الثاني وقلة الامكانات المادية التي ادت إلى قلة المراكز الانتخابية وتحديدها باثني عشر مركزا في حين ان المدينة بحاجة إلى أكثر من ضعف هذه المراكز الانتخابية.

بينما قال الأستاذ رياض عبد القادر عضو مجلس المحافظة ومسؤول حركة الديمقراطيين المستقلين في الناصرية:

. ان ضعف الإقبال يعود لكثرة التأجيلات التي خلقت لدى المواطن حالة من الارباك ادت به إلى عدم تصديق اجرائها في الموعد المعين حيث أعلن عنها في التلفزيون ثلاث مرات وتم تأجيلها أكثر من ٦ مرات بسبب الظروف الأمنية كما ان الجهات الرسمية والاحزاب السياسية لم تروج لها اعلامياً بشكل جيد وتعاملت معها بقليل من الاهتمام وذلك لقصر عمر المجلس الذي لا يتجاوز الثلاثة أشهر. وانا اعتقد ان الإقبال على الانتخابات العامة مطلع العام المقبل سيختلف كثيراً وسيشهد اقبالاً كبيراً بسبب اهتمام الاحزاب والحركات والجهات الرسمية بذلك. حيث تجري حالياً الاستحضارات الإعلامية واللقاءات والتحالفات لهذا الغرض.

تأهيل المواطن

أما السيد أكرم محمد التميمي عضو المجلس العراقي للسلم والتضامن في محافظة ذي قار فقد حدد أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة بعدة أسباب قائلاً:

هناك أسباب كثيرة أهمها محدودية الوعي السياسي للمرحلة الحالية وضعف دور الفرد في تغيير المجتمع وعدم المساهمة في العملية السياسية وقلة استيعاب المواطن للعملية الديمقراطية هذا من جانب ومن جانب آخر هناك عدم ثقة بالادارة من قبل المواطن فهذه الأمور زرعتها الأنظمة السابقة والممارسات الخاطئة للفساد الذي لا زال يعشش في مفاصل الأجهزة الإدارية الحالية وللتخلص من هذه المعوقات يجب اعطاء دور كبير للمواطن ولمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في العملية السياسية والاهتمام بتأهيل المجتمع ديمقراطياً ليتسنى للمواطن ان يمنح صوته للشخص المناسب بعيداً عن العشائرية والطائفية والحزبية الضيقة وعموماً انا اعتقد ان التجربة ناجحة لانها شخصت الكثير من السلبيات والاخفاقات التي من المفروض معالجتها قبل بدء الانتخابات العامة.